

... لفرز النجاح معا

بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي ، قمنا بزيارات بين المدن والقرى ، والاجتماعات العامة ، والمنظمات غير الحكومية لقادة الرأي ، والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية للعمال وأصحاب المتاجر في جميع أنحاء البلاد منذ شهر للحديث عن الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لإيجاد حلول وخلق دولة ديمقراطية ، عقدنا اجتماعات مع المواطنين من جميع مناحي الحياة ، من النساء إلى الشباب

استمعنا إلى صرخات شعوبنا المكبوتة من قبل القوى الحاكمة ومقترحاتهم للحلول التي تكافح مع أوضاع الأزمات المتعددة التي يتفشى فيها وباء فيروس كورونا، والفيضانات، والحرائق، وجفاف البيئة، والبطالة من العمل، وارتفاع التكاليف، والفقر، والفساد، والتشرد، وتشابك العنصرية والتمييز والتحيز الجنسي والمحظورات والاستبداد والعنف

لإظهار أن شعوبنا مليئة بالأمل ، وليس الاستسلام للقمع ، وتحويل الأزمة إلى فرصة لكسب المستقبل ؛ لقد رأينا أنهم مصممون على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمهيد الطريق للديمقراطية

في هذه الأيام التي كان المجتمع فيها يكاد ينقطع أنفاسه وينتشر الحطام في العديد من المجالات من الاقتصاد إلى السياسة من سوء القيادة، قررنا أن التوقع العام للناس قد تطور في إطار حاجة ملحة. ومطالبة بالتغيير والتحول الديمقراطي

لقد رأينا أن الفترة المقبلة والانتخابات توصف بأنها من أهم نقاط التحول في تاريخنا من حيث تشكيل جمهورية ديمقراطية. بهذا المعنى ، قررنا أن الانتخابات تعتبر أيضًا بداية جديدة وفرصة لفتح طرق ديمقراطية لحل المشاكل

حقيقة أن حزب الشعوب الديمقراطي لديه الوظيفة الرئيسية لبداية ديمقراطية جديدة بنهج تداولية وأنه يجب أن يتولى دور الفاعل السياسي المؤسس وقوة الحل يزيد من مسؤوليتنا

نحن بشعار «التحالف الديمقراطي» للانتخابات النيابية. على أساس فهم تحالف الشعوب والسلام ، وتضامن المرأة وتحالفها ، وتحالف البيئة ، نحن مصممون على توسيع أوسع وحدة وأرضية مشتركة للنضال مع المعارضة الاجتماعية والسياسية ، والعمل ، والحركات النسائية والشبابية و نواصل مسيرتنا القوية على هذا الطريق. بصرف النظر عن هذا ، فإننا نؤكد بوضوح أننا لا نسعى للمشاركة في أي تحالف

نريد تغيير نظام الحكم الرئاسي ، الذي يهدف إلى مأسسة وإدامة التعسف والاستبداد ، وهو المصدر الرئيسي للأزمة المتعددة والمأزق الذي نمر به ، والهياكل التي تغذي هذا النظام. هدفنا هو ضمان إقامة ديمقراطية قوية ، ونظام ديمقراطي تعددي بدلاً من هذا النظام الاستبدادي الأحادي الذي يوحد كل القوى. وسلطة القرار النهائي في رجل واحد

في هذا السياق ، يعتبر تحقيق الاجتماعات المبدئية في الانتخابات الرئاسية حديثاً لأن ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي لهم دور رئيسي في مستقبل البلاد. نعتقد أنه من الضروري مناقشة المبادئ والأساليب بدلاً من الأسماء ، سواء أكان المرشح من الحزب الشعوب الديمقراطي أو أي حزب آخر

لأن التحول الديمقراطي لا يتم من خلال الأفراد ، ولكن من خلال التفاوض والاتفاق على المبادئ والأساليب. لا يمكن للرئيس المنتخب إلا أن يؤدي دوره ويعمل بشكل صحيح على هذا الأساس

نعلن ونبين مبادئ عملية الانتقال التي تغطي كل هذه التحديات مع جميع الفاعلين السياسيين: والجمهور كشرط لمسؤوليتنا السياسية ديمقراطية قوية: نعتقد أن الحاجة الأساسية لتركيا هي ديمقراطية قوية تقوم على المشاركة

1- والتفاوض والإجماع الديمقراطي، ويتم توفير الحقوق والحريات الأساسية العالمية على أوسع نطاق في هذا السياق، نتصور نظاماً برلمانياً ديمقراطياً يوجد فيه برلمان تعددي ذو صلاحيات واسعة ، والفصل بين السلطات يعمل بشكل كامل، وآليات التوازن والمراجعة فعالة حقاً

تتطلب الديمقراطية القوية أيضاً فهماً للحكومة المحلية والمحلية لهذا السبب ، لا يمكن بناء ديمقراطية قوية بدون ديمقراطية محلية قوية حيث يتم تمديد فصل السلطات نحو المحلية ، ويتم ضمان نقل السلطة. والموارد إلى الحكومات المحلية ، وتعمل آليات المشاركة المحلية

المؤسسة القضائية تحت وصاية السلطة التنفيذية. إن الفهم الذي يصمم السياسة والمجتمع

2 - بمساعدة القضاء ويستخدم القضاء كأداة لتصفية المعارضة دمر العدالة بكل معنى الكلمة. لهذا السبب ، نرى إلغاء جميع المحاكمات والمعتقدات السياسية ، وما يترتب عليها من نتائج ، كضرورة لإحلال العدالة والسلام الاجتماعي. جميع المؤسسات الدولية ، بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب

ومرافقته ، مسؤولة عن انتهاكات الحقوق ، وظروف السجون خارج نطاق القانون ، والعزلة ، وما إلى ذلك. نحن نعتبر الامتثال للقرارات . والتوصيات المتعلقة بالمسألة ضرورة مهمة لجبر الظلم

إرادة الشعب ، وليس نظام الوصي: اللوائح القانونية التي من شأنها أن تضع حداً لفهم نظام الوصي ،

3- الذي يمتد من البلديات إلى الجامعات والمنظمات غير الحكومية ، ويتجاهل الحق في التصويت ، ويضع رهناً على إرادة الشعب والعدالة الانتخابية ، وأصبحت شكلاً من أشكال الحكم ؛ من الملح استعادة جميع حقوق ضحايا هذا النظام

حل ديمقراطي للقضية الكردية: المشكلة الأساسية التي تحتاج تركيا إلى حلها هي القضية الكردية. إن

4 - حزب الشعوب الديمقراطي على استعداد لإجراء كل ما في وسعه من أجل حل ديمقراطي وسلام ، ولتولي دور بناء يأخذ في الاعتبار مشاكل واهتمامات جميع الشرائح الاجتماعية في تركيا. لحل هذه المشكلة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بديمقراطية الجمهورية وتتشابك معها ، لا بد من إقامة حوار مع المتحاورين ، واتخاذ خطوات لحل ديمقراطي وسلمي بدلاً من سياسة الإنكار والقمع. على الجمعية أن تقود وتركز على تحقيق المستقبل للمجتمع بأسره من خلال إرساء أرضية الحوار والحل بأساليب التفاوض الديمقراطي. في هذا السياق ، من الأهمية بمكان اتخاذ الترتيبات اللازمة للاعتراف بجميع حقوق الهوية العالمية ، ولا سيما الحق في اللغة الأم

من الواضح أنه بدلاً من سياسات الحرب والأسلحة وأساليب الصراع ، فرضت خيارات الحوار والمفاوضات نفسها تاريخياً وهي راهنة. لهذا يجب على الجميع اتخاذ خطوة من خلال التضحية بالنفس والتضحية بالنفس ، مع مراعاة مصلحة ومستقبل جميع شعوب

تركيا. مشاكلنا ليست من خلال العنف. شعارنا الأساسي هو حلها من خلال الحديث . والتفاوض والحوار

سياسة خارجية سلمية: استراتيجيات التعاون طويل الأمد لصالح السلام في الداخل

5- والمنطقة والعالم هي أساس فهم السياسة الخارجية للعصر الجديد. من مصلحتنا جميعاً الابتعاد عن سياسات المغامرة القائمة على الحرب والصراع والمواجهة العسكرية وتنفيذ سياسات سلمية قائمة على الدبلوماسية القوية والمبدئية والحوار والعلاقات الجيدة في جميع المجالات، وخاصة مع جيراننا و بلدان اخرى

6 الحرية والمساواة للمرأة: إن انتشار الرئاسة المشتركة وتأسيسها هما خطوتان لا غنى عنهما لضمان حقوق المرأة المتساوية

والحرة في الحياة ولضمان المساواة في التمثيل. وفي الوقت نفسه ، من الضروري مكافحة عنف الذكور المنهجي وقتل الإناث ضد النساء. تعد إعادة التصديق على اتفاقية اسطنبول وتنفيذها وإزالة جميع الحواجز السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية أمام المساواة بين الجنسين من بين أولى الخطوات العاجلة

العدالة في الاقتصاد: السياسات التي من شأنها أن تضع حداً لانعدام الأمن وانعدام المستقبل الناجم عن

العدالة في الاقتصاد

7: السياسات التي من شأنها أن تضع حداً لانعدام الأمن وانعدام المستقبل الناجم عن الأزمة الاقتصادية ضرورية. إن "برنامج التوزيع العادل" الذي يقضي على البطالة والفقر بهدف زيادة العمالة والتوزيع العادل للدخل هو الحاجة الاجتماعية الأكبر. موارد الميزانية ؛ القصور والحروب والتعبئة من أجل الأمن الاقتصادي للشعب وليس لأنصاره هي الخطوات الأولى. من الناس. - توفير الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه والإنترنت بالمجان حتى حد الحاجة في نطاق "برنامج الحقوق الاجتماعية". إنها حاجة ملحة لحل مشاكل أولئك الذين علقوا في التقاعد، والشباب الذين هم ضحايا مؤسسة الائتمان والمهاجر، والمعلمين الذين لم يتم تعيينهم. إن تحسين الظروف المعيشية للمتقاعدين ، ومحو ديون الفلاحين نتيجة السياسات الخاطئة ، ودعم التجار الذين ازدادت مظالمهم بشكل كبير خلال فترة الوباء هي من بين الأشياء الأولى التي يجب القيام بها. إن السياسات التي من شأنها القضاء على فقر المرأة وتمكينها من أن تكون أكثر نشاطاً في الحياة الاقتصادية ضرورية. لا غنى عن ضمان حقوق العمال في تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية والإضراب ، على أساس معايير عالمية

التأهيل في الإدارة العامة: لا ينبغي أن تكون الإدارة العامة مجال التوظيف تحت احتكار كتلة السلطة

8- من الضروري القضاء على اغتصاب الحقوق التي أنشأتها القرارات والمراسيم بدل القانون، ووضع حد لجميع أنواع التمييز في التوظيف والتعيين في القطاع العام ، والاعتماد فقط على الجدارة

احترام الطبيعة: إعلان حالة الطوارئ ضد أزمة المناخ ، يجب أن تكون جميع المشاريع التي تسبب 9 تدميرًا مجنونًا للطبيعة والبيئة ، وتدمر الغابات والحقول الزراعية والجدول وتعطل التوازن البيئي من أجل الريح ، وخاصة قناة اسطنبول. إن النهج الذي يراعي

حقوق الطبيعة هو ضرورة ملحة في جميع السياسات ، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والتحضر والزراعة. حماية حق كل كائن حي في العيش في نظام بيئي صحي مع قوانين فعالة ؛ من الضروري منع الدمار البيئي الشديد مثل حرائق الغابات والفيضانات

10

حياة حرة للشباب: إنه شرط لحياة حرة وأمنة لإزالة جميع العقبات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخاصة

في التعليم والثقافة ، والقضاء على التثوهات في نظام التعليم حتى يتمكن الشباب من التعبير عنها. هم أنفسهم بحرية ويعيشون بحرية مع نهج يحترم اختياراتهم في الحياة. دعم الشباب اقتصادياً ، سنؤدي مشاركتهم في المزيد من الإدارة في كل مجال إلى أن تصبح الأفكار الإبداعية والتقدمية أكثر حسماً في المجتمع

11-دستور ديمقراطي: دستور مدني وليبرالي جديد وعقد اجتماعي حقيقي سيكون تاج بداية جديدة ودمقرطة في تركيا. هذا الدستور-

يجب أن تقوم على أساس المواطنة المتساوية على أساس احترام الثقافات والهويات والمعتقدات واللغات الأم وأنماط الحياة المختلفة. يجب أن تتم عملية إعداد الدستور بطريقة تقوم على المشاركة الديمقراطية والتفاوض الاجتماعي ، وتغطي جميع الشرائح

... دعوة للديمقراطية والعدالة والسلام

في ضوء هذه المبادئ ، نعلن للجمهور كيف ننظر إلى الفترة الجديدة ونوع نهج الإدارة الذي نريد رؤيته

في ضوء مبادئ الفترة الانتقالية هذه ، فإن الهدف الأساسي والوعد لحزب الشعوب الديمقراطي هو ديمقراطية قوية ونظام عدالة بمعايير عالمية وسلام اجتماعي دائم. من خلال تحويل الديمقراطية والسلام إلى هدف وبرنامج استراتيجي، يمكننا تحقيق جمهورية ديمقراطية واجتماعية

نحن، بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي، نؤكد على استعدادنا للالتقاء والتفاوض مع جميع الأحزاب الاجتماعية والفاعلين السياسيين، للسير معاً، والنضال والإدارة معاً من أجل تحقيق المبادئ المذكورة أعلاه

إنه ندائنا لجميع المؤسسات والمنظمات والأحزاب والمواطنين الواحد تلو الآخر الذين يفكرون في مستقبل تركيا المشرق. دعونا نتحمل المسؤولية معاً. بدلاً من الحسابات الشخصية والنفعية الحزبية، يجب أن يكون الحس السليم وفهم البناء معاً ضروريين. إن شعوب تركيا ملتزمة بسياسات وإدارات لا تنتج الحلول وتتبع عن العقل المشترك. ليس محكوماً عليه بالتمييز وخطاب الكراهية والاستقطاب الاجتماعي

معا للديمقراطية

معا للسلام

معا للعدالة

Pervin Buldan – Mithat Sancar

الرؤساء المشاركون لحزب الشعوب الديمقراطي

Ankara, 27 Eylül 2021